صندوق الكويت الاستثماري
دولـة الكويـت

البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

صندوق الكويت الاستثماري
دولـة الكويت

البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	7 – 15

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / حاملي الوحدات المحترمين
صندوق الكويت الاستثماري
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق الكويت الاستثماري "الصندوق"، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الصندوق وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

مسؤولية مدير الصندوق حول البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية ، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي يراه مناسبا لتمكينه من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، يكون مدير الصندوق مسؤولا عن تقييم قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية مدير الصندوق تصفية الصندوق أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الاخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للصندوق.

RSM البزيع وشركاهم هو عضو في شبكة RSM العالمية ويعمل باسم RSM. إن RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM العالمية وكل عضو هو مكتب محاسبة واستشارات له وضعه القانوني المستقل. إن شبكة RSM العالمية ليست بذاتها كيانا قانونيا مستقلاً في أي ولاية قضائية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل مدير الصندوق.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية، أو تعديل رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت إنتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد مدير الصندوق بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسباً.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق وتعديلاته اللاحقة، وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق. وأن الصندوق يمسك حسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية وأن المعلومات المحاسبية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الصندوق، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق وتعديلاته اللاحقة على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للصندوق أو نتائج أعماله.

محمد شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 235
البزيع وشركاهم RSM

البزيع وشركاهم
RSM

دولة الكويت
28 يناير 2026

صندوق الكويت الاستثماري
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2025	2024
الموجودات			
نقد لدى البنوك		**440,446**	458,270
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	3	**19,429,445**	15,855,854
أرصدة مدينة أخرى	4	**1,001,898**	315,690
مجموع الموجودات		**20,871,789**	16,629,814
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
أرصدة دائنة أخرى	5	**294,405**	287,937
مجموع المطلوبات		**294,405**	287,937
حقوق الملكية :			
رأس المال	6	**15,281,239**	15,778,640
إحتياطي فروق إشتراكات / استرداد وحدات		**6,201,231**	6,252,498
خسائر متراكمة		**(905,086)**	(5,689,261)
مجموع حقوق الملكية		**20,577,384**	16,341,877
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**20,871,789**	16,629,814
عدد الوحدات القائمة	6	**15,281,239**	15,778,640
صافي قيمة الموجودات للوحدة	7	**1.347**	1.036

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءا من البيانات المالية.

الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ – ش.م.ك. (مقفلة)
أمين الحفظ ومراقب الإستثمار

الشركة الكويتية للاستثمار – ش.م.ك. (عامة)
مدير الصندوق

صندوق الكويت الاستثماري
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	**2025**	2024
الإيرادات :			
أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**1,435,048**	208,758
أرباح غير محققة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**3,092,384**	517,972
توزيعات أرباح نقدية		**511,611**	570,329
إيرادات عوائد		**303**	628
أرباح فروقات عملة أجنبية		**-**	489
		5,039,346	1,298,176
المصاريف :			
أتعاب مدير الصندوق	8	**(184,775)**	(161,257)
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	9	**(23,075)**	(20,185)
مصاريف عمومية وإدارية		**(47,321)**	(33,776)
		(255,171)	(215,218)
ربح السنة		**4,784,175**	1,082,958
الدخل الشامل الآخر للسنة		**-**	-
مجموع الدخل الشامل للسنة		**4,784,175**	1,082,958
ربح الوحدة (فلس)	10	**311.37**	68.30

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءا من البيانات المالية.

صندوق الكويت الاستثماري
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	رأس المال	إحتياطي فروق إشتراكات / استرداد وحدات	خسائر متراكمة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 1 يناير 2024	15,988,647	6,255,790	(6,772,219)	15,472,218
استرداد وحدات خلال السنة	(210,007)	(3,292)	-	(213,299)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	1,082,958	1,082,958
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	15,778,640	6,252,498	(5,689,261)	16,341,877
اشتراكات وحدات خلال السنة	11,996	3,003	-	14,999
استرداد وحدات خلال السنة	(509,397)	(54,270)	-	(563,667)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	4,784,175	4,784,175
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	**15,281,239**	**6,201,231**	**(905,086)**	**20,577,384**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءا من البيانات المالية.

صندوق الكويت الاستثماري
بيان التدفقات النقدية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	2025	2024
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :		
ربح السنة	**4,784,175**	1,082,958
التسويات:		
أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(1,435,048)**	(208,758)
أرباح غيرمحققة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(3,092,384)**	(517,972)
توزيعات أرباح نقدية	**(511,611)**	(570,329)
إيرادات عوائد	**(303)**	(628)
	(255,171)	(214,729)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**953,841**	127,354
أرصدة مدينة أخرى	**(686,208)**	(202,148)
أرصدة دائنة أخرى	**11,323**	87
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	**23,785**	(289,436)
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية :		
توزيعات أرباح نقدية مستلمة	**511,611**	570,329
إيرادات عوائد مستلمة	**303**	628
صافي النقد الناتج من الأنشطة الإستثمارية	**511,914**	570,957
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :		
توزيعات أرباح مدفوعة لحاملي الوحدات	**(4,855)**	(19,720)
المحصل من إشتراكات في وحدات الصندوق	**14,999**	-
المدفوع لإستردادات في وحدات الصندوق	**(563,667)**	(600,005)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(553,523)**	(619,725)
صافي النقص في النقد لدى البنوك	**(17,824)**	(338,204)
نقد لدى البنوك في بداية السنة	**458,270**	796,474
نقد لدى البنوك في نهاية السنة	**440,446**	458,270

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (15) تشكل جزءا من البيانات المالية.

1- تأسيس ونشاط الصندوق

تأسس صندوق الكويت الإستثماري (الصندوق) بتاريخ 1 أبريل 2003 وفقاً للمرسوم رقم 31 لسنة 1990 وتعديلاته، في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار. يهدف الصندوق إلى تنمية رأس المال عن طريق بيع وشراء الأسهم المدرجة في بورصة الكويت والأسهم غير المدرجة في بورصة الكويت واستثمار النقد المتوفر في صورة ودائع لدى الشركات أو المؤسسات التي تزاول العمل المصرفي كما يجوز استثمار النقد المتوفر في أي صكوك صادرة عن حكومة دولة الكويت أو بضماناتها. ويجوز الإستثمار في وحدات الصناديق الاستثمارية والتي لا تتعارض أعمالها مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي لا يترتب عليه أغراض تمويلية وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وما هو مقرر في المادة رقم (14) من النظام الأساسي للصندوق. قام مدير الصندوق بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للصندوق وذلك لتوفيق أوضاع الصندوق مع ما ورد في القرار رقم 1 لسنة 2022 الصادر من قبل هيئة أسواق المال بشأن تعديل بعض أحكام أنظمة الاستثمار الجماعي وبتاريخ 21 ديسمبر 2022 تم اعتماد النظام الأساسي المعدل من قبل هيئة أسواق المال، وأخرها التعديلات التي تمت الموافقة عليها من قبل هيئة أسواق المال بتاريخ 2 مايو 2023.

إن مدة الصندوق 5 سنوات تبدأ من تاريخ صدور الموافقة على تأسيسه بالجريدة الرسمية، تم تجديد مدة الصندوق لمدة 3 سنوات تنتهي في 26 أكتوبر 2028.

إن الشركة الكويتية للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) هي مدير الصندوق.

أن الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ – ش.م.ك. (مقفلة) هي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار.

إن العنوان المسجل للصندوق هو الشرق – شارع مبارك الكبير – سوق المناخ – الدور الخامس. ص.ب. 1005، الصفاة 13011، دولة الكويت.

تمت الموافقة على اصدار البيانات المالية المرفقة من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 28 يناير 2026.

2- معلومات السياسات المحاسبية المادية

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص معلومات السياسات المحاسبية المادية فيما يلي:

أ- **أسس الإعداد**

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للصندوق، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الأراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. لقد تم الإفصاح عن الأراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ط).إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية كما في 1 يناير 2025 وبيانها كالتالي:

عدم قابلية تحويل العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21)

تتضمن التعديلات إرشادات لتحديد توقيت قابلية تحويل العملة وكيفية تحديد سعر الصرف وتوقيت عدم قابليتها.

يجب على المنشأة الاعتراف بتأثير التطبيق المبدئي للتعديلات كتسوية للرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة عند إدراج المنشأة للمعاملات بالعملات الأجنبية. عندما تستخدم المنشأة عملة عرض غير عملتها الرئيسية، فإنها تقوم بالاعتراف بالمبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات في حقوق الملكية.

لم يكن لتطبيق التعديلات المذكورة أعلاه تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية، لم يقم الصندوق بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة التالية الصادرة وغير جارية التأثير:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) – العرض والافصاح في البيانات المالية

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية مع الإبقاء على العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) متطلبات جديد فيما يتعلق بـ:
- عرض فئات ومجاميع فرعية محددة في بيان الأرباح أو الخسائر،
- تقديم إفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة في الإيضاحات حول البيانات المالية،
- تحسين عملية التجميع والتصنيف.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) التطبيق بأثر رجعي مع أحكام انتقالية محددة. ويجب على المنشـــاة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - تصنيف وقياس الأدوات المالية

يتعين على المنشأة تطبيق هذه التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026. تشمل التعديلات:

- توضيح بأنه تم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي في "تاريخ التسوية" وإدخال خيار السياسة المحاسبية (في حالة استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية .
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية مع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والميزات المماثلة.
- توضيحات حول ما تمثل "ميزات عدم حق الرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديًا.
- إدخال إفصاحات للأدوات المالية ذات الخصائص المحتملة وإفصاحات إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن تلك التعديلات لا يتوقع ان يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية.

ب - تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول:

يعرض الصندوق الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:
- كانت من المتوقع تحققها أو ينوى الصندوق بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ بها لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي.

يصنف الصندوق كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:
- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.

يصنف الصندوق كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

ج - الأدوات المالية:

يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يكون الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الإتفاقية التعاقدية.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي النقد لدى البنوك والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ج -1) الموجودات المالية:

ج -1/1) تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق لإدارة موجوداته وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

يحدد الصندوق نموذج أعماله وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة الصندوق لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف الصندوق الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط:

عندما يتم تحديد نموذج الاعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في اي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

يقوم الصندوق بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهوالتاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للصندوق أو شراؤه من قبل الصندوق. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في احدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف موجوداته المالية عند الإعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر.
- أدوات مالية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته، إن وجدت. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والإنخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم الإعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد لدى البنوك يصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ما لم يقم الصندوق بتصنيف الاستثمار في الادوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف المبدئي.

- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم يصنف الصندوق أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح البيع والناتجة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

ج -2/1) انخفاض قيمة الموجودات المالية:

يعترف الصندوق بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر في بيان المركز المالي.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، يقارن الصندوق مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الإعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر.

بالنسبة الأرصدة المدينة الأخرى، طبق الصندوق الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية، ولم ينتج أي تأثير جوهري من تقييم نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة حيث أن الرصيد المدين المستحق يتمثل بشكل رئيسي في الأرصدة المستحقة من الشركة الكويتية للوساطة المالية والناتجة عن أنشطة المتاجرة في الأوراق المالية وتوزيعات الأرباح المستحقة والتي لم ينتج عنها أي حالات تقصير تاريخية، وبالتالي تعتبر لديها مخاطر ائتمانية منخفضة.

ج -2) **المطلوبات المالية:**

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند إنتهاء، إلغاء أو تقادم الالتزام مقابل تلك المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و(2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الارباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

ج -3) **مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية:**

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

د - **احتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات:**

عند إصدار الوحدات، يتم إضافة الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية إلى حساب احتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات. وعند الاسترداد، يتم خصم الفرق بين قيمة الاسترداد والقيمة الاسمية من حساب احتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات.

هـ - **تحقق الإيراد:**

جميع إيرادات الصندوق ناتجة من الأدوات المالية المصنفة كأدوات الدين بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائرالخاضعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما هو موضح في إيضاح (2 – ج).

و - **المخصصات:**

يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الصندوق إلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم ادراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ز - **الأحداث المحتملة**

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ح - **العملات الأجنبية**

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة.

ط- **الآراء والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة**

إن الصندوق يقوم ببعض الآراء والتقديرات والإفتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ- الآراء:
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

- تصنيف الموجودات المالية
عند اقتناء الأصل المالي، يقرر الصندوق ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال الصندوق لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. يتبع الصندوق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداته المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 – ج).

ب- التقديرات والإفتراضات:
إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة
يقوم الصندوق بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أوالأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والإعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الصندوق عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

3- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2025	2024
أوراق مالية محلية	**19,429,445**	15,855,854

تم تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لأسس التقييم المبينة في إيضاح رقم (13).

4- أرصدة مدينة أخرى

	2025	2024
مستحق من الشركة الكويتية للوساطة المالية (أ) (إيضاح 11)	**996,840**	-
مستحق من الشركة الكويتية للمقاصة (إيضاح 11)	-	312,664
أخرى	**5,058**	3,026
	1,001,898	315,690

(أ) يتمثل المستحق من الشركة الكويتية للوساطة المالية في مبالغ ناتجة من أنشطة المتاجرة في الاستثمارات.

5- أرصدة دائنة أخرى

	2025	2024
توزيعات أرباح مستحقة لحاملي الوحدات (إيضاح 11)	**236,745**	241,600
أتعاب مدير الصندوق المستحقة (إيضاح 11)	**50,756**	40,585
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة (إيضاح 11)	**6,037**	4,322
أخرى	**867**	1,430
	294,405	287,937

6- رأس المال
وفقاً للمادة رقم (12) من النظام الأساسي للصندوق، يتراوح رأس مال الصندوق من 2,000,000 دينار كويتي إلى 100,000,000 دينار كويتي (31 ديسمبر 2024: 2,000,000 دينار كويتي إلى 100,000,000 دينار كويتي)، بلغ عدد الوحدات القائمة 15,281,239 وحدة (31 ديسمبر 2024: 15,778,640 وحدة)، بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة .

7- صافي قيمة الموجودات للوحدة

	2025	2024
مجموع حقوق الملكية	**20,577,384**	16,341,877
عدد الوحدات القائمة	**15,281,239**	15,778,640
صافي قيمة الموجودات للوحدة	**1.347**	1.036

8- أتعاب مدير الصندوق

وفقا لملحق النظام الأساسي للصندوق، تحتسب أتعاب مدير الصندوق لقاء قيامه بواجباته المقررة والمحددة له بموجب النظام الأساسي للصندوق، يتم إحتسابها اسبوعياً وتسدد بشكل ربع سنوي بواقع 1% سنويا من صافي قيمة موجودات الصندوق بالإضافة إلى أتعاب تشجيعية بواقع 15% من العائد الإيجابي المحقق فوق عائد مؤشر القياس في النظام الأساسي للصندوق على ألا تتجاوز الأتعاب التشجيعية خلال السنة نسبة 1.5% من صافي قيمة موجودات الصندوق، يتم احتسابها عند كل فترة تقويم وتسدد بشكل سنوي أو عند استرداد الوحدات (إيضاح 11).

9- أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

وفقا لملحق النظام الأساسي للصندوق، تحتسب أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار اسبوعيا وتسدد بشكل ربع سنوي بنسبة 0.125% سنويا من صافي قيمة موجودات الصندوق، وذلك نظير قيامه بالواجبات التي يفرضها عليه النظام الأساسي للصندوق وتعتبر هذه الأتعاب جزءا من نفقات الصندوق (إيضاح 11).

10- ربح الوحدة

	2025	2024
ربح السنة	**4,784,175**	1,082,958
المتوسط المرجح لعدد الوحدات القائمة	**15,364,915**	15,856,486
ربح الوحدة (فلس)	**311.37**	68.30

11- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قام الصندوق بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كحاملي الوحدات، مدير الصندوق، أمين الحفظ ومراقب الاستثمار وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، أو أنه بالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي فإنها تخضع لموافقة مدير الصندوق. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي :

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:	**2025**	2024
مستحق من الشركة الكويتية للمقاصة (إيضاح 4)	**-**	312,664
مستحق من الشركة الكويتية للوساطة المالية (إيضاح 4)	**996,840**	-
أتعاب مدير الصندوق المستحقة (إيضاح 5)	**50,756**	40,585
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة (إيضاح 5)	**6,037**	4,322
توزيعات أرباح مستحقة لحاملي الوحدات (إيضاح 5)	**236,745**	241,600

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر:	**2025**	2024
أتعاب مدير الصندوق (إيضاح 8)	**184,775**	161,257
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار (إيضاح 9)	**23,075**	20,185

وفقاً للمادة (21) من النظام الأساسي للصندوق يجب أن لا تقل مشاركة مدير الصندوق في وحدات الصندوق عن مبلغ 100,000 دينار كويتي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية كحد أدنى ولا تزيد عدد الوحدات المشترك بها من المدير عن 75% من رأس مال الصندوق المصدر، كما في تاريخ بيان المركز المالي، يحتفظ مدير الصندوق بعدد 5,627,236 وحدة تمثل 36.82% (2024 – 5,627,236 وحدة تمثل 35.66%) وتحتفظ الأطراف ذات الصلة بعدد 7,600,000 وحدة تمثل نسبة 49.73% (2024 – 8,000,000 وحدة تمثل 50.70%) من رأس مال الصندوق.

12- الجمعية العامة لحملة الوحدات

وافقت الجمعية العامة لحملة الوحدات المنعقدة بتاريخ 28 مايو 2025 على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

13- قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

	2025		
	المستوى الأول	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**18,833,223**	**596,222**	**19,429,445**

	2024		
	المستوى الأول	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	15,802,694	53,160	15,855,854

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، يحدد الصندوق ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية.

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، تم تحويل موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بمبلغ 540,482 دينار كويتي من المستوى الأول الى المستوى الثالث وذلك لإلغاء إدراج أسهم إحدى الشركات المستثمر فيها ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر من بورصة الكويت للأوراق المالية.

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدر مدير الصندوق أن القيمة العادلة لموجوداته ومطلوباته المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

فيما يلي بيان الحركات في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر المقاسة كمستوى ثالث خلال السنة المالية الحالية والسابقة:

	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	48,802
الأرباح المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر	4,358
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	53,160
الخسائر المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر	(52,308)
صافي الإضافات / الإستبعادات	595,370
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	**596,222**

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل حساسية الموجودات المقاسة كمستوى ثالث:

	القيمة العادلة كما في		المدخلات غير الملحوظة الهامة	حساسية المدخلات غير الملحوظة للقيمة العادلة
	2025	2024		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**596,222**	53,160	معدل خصم السيولة %25 – %5	قد ينتج عن الزيادة (النقص) في معدل خصم السيولة بواقع 10% إلى زيادة (نقص) القيمة العادلة بمبلغ 59,622 دينار كويتي

14- إدارة المخاطر المالية

يستخدم الصندوق ضمن نشاطه الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد لدى البنوك والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ونتيجة لذلك فإنه يتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا يستخدم الصندوق حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي يتعرض لها.

أ- مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. لا يتعرض الصندوق حاليا بشكل جوهري لهذه المخاطر.

ب- مخاطر الائتمان:
إن خطر الإئتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك. إن النقد لدى البنوك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة.

نقد لدى البنوك
إن النقد لدى البنوك الخاص بالصندوق والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن نقد الصندوق مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للصندوق حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

إن الحد الأعلى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك.

ج- مخاطر العملات الأجنبية:
إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض الصندوق لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للصندوق تخفيض خطر تعرضه لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامه لمشتقات الأدوات المالية. ويحرص الصندوق على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا يتعرض الصندوق حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

د- مخاطر السيولة:
تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماته المتعلقة بالأدوات المالية، ولإدارة هذه المخاطر يقوم الصندوق بالاستثمار في الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع. إن جميع المطلوبات المالية تستحق خلال فترة لا تتجاوز 12 شهر.

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية:
إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. لإدارة هذه المخاطر، يقوم الصندوق بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظته الإستثمارية. ومراقبتها بشكل مستمر.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغييرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى الصندوق تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية:

	2025		2024	
	التغير في سعر أدوات الملكية	**الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر**	التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر
بورصة الكويت	**± 5%**	**+ 941,661**	± 5%	+ 790,135

15- إدارة مخاطر الموارد المالية
إن هدف الصندوق عند إدارة موارده المالية هو المحافظة على قدرته على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الوحدات ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للصندوق تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة لحاملي الوحدات، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار وحدات جديدة، بيع بعض الموجودات.

التاريخ: 19-01-2026

السادة/ صندوق الكويت الاستثماري المحترمون

الموضوع: تقرير التدقيق الشرعي الخارجي للفترة المالية 2025/01/01 - 2025/12/31

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً إلى عقد الارتباط الموقع معكم فإن شركة التدقيق الشرعي الخارجي تقوم على أعمال الصندوق للتأكد من التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية عبر المعايير المعتمدة.

ولجعل عملية التدقيق الشرعي الخارجي أكثر كفاءة وفعالية فإن إجراءات التدقيق على العمليات التنفيذية للمؤسسات المالية الإسلامية تتم وفقاً لمعايير التدقيق الشرعي لشركتنا والحوكمة الصادرة عن الجهات الرقابية (هيئة أسواق المال – البنك المركزي الكويتي) ووفقاً للمعايير الدولية (صادرة من هيئة المحاسبة ولمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) التي تتطلب قيامنا بالتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول لموافقة العمليات التنفيذية للمؤسسات المالية الإسلامية للمعايير المعتمدة أو لقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

الرئيس التنفيذي والممثل القانوني

أ/ضاري ليث العتيقي

Tel:00965 22960565
Fax: 00965 22413369
P.O.box: 957 Surra
Code 45710
E-mail: da@tadqiq.com.kw
www.tadqiq.com.kw
State of Kuwait

رأس المال المدفوع: 250.000 د.ك
سجل التجاري 116861

نطاق العمل:

فأن نطاق العمل يتحدد من مدى التزام الصندوق في تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً للمعايير الشرعية المعتمدة والمؤشر المعتمد لدى الصندوق.

مسؤولية الصندوق:

تقع مسؤولية الصندوق الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبل الإدارة.

مسؤولية فريق التدقيق الشرعي:

إن مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي في مدى مطابقة معاملات الصندوق وأنشطته وعملياته للمعايير الشرعية المعتمدة للصندوق بعد الفحص والاطلاع على العقود والعمليات والتنسيق مع الجهات المسؤولة عن إجراء العمليات بجميع طرق التواصل والزيارات الميدانية والمراسلات وغيرها وفق الخطة المعدة لذلك.

لقد قمنا بإجراء التدقيق الشرعي على النحو الآتي:

- تحديد الخطة الزمنية لعملية التدقيق بجميع مراحلها منذ البداية وحتى إصدار التقرير.
- تحديد الشخص المسؤول الذي سيتم التواصل معه اثناء تنفيذ المهمة.
- تحديد متطلبات التدقيق الشرعي التي ستكون محل الفحص والمراجعة.
- التحقق من إجازة المعايير الشرعية المعتمدة لأي نشاط أو منتج أو خدمة أو عقد جاري العمل به.
- مراجعة النماذج والعقود والاتفاقيات، وإجراءات تنفيذ العمليات، للتأكد من مطابقتها واتفاقها مع القرارات الصادرة بشأنها من قبل الجهات الرقابية أو المعايير الشرعية المعتمدة.
- مراجعة السياسات والإجراءات وميثاق العمل في ضوء المعايير الشرعية المعتمدة.
- تنفيذ زيارات ميدانية بصفة دورية.
- إيضاح مراحل توثيق الملاحظة/ المخالفة الشرعية – إن وجدت – ومناقشتها مع الجهة المدقق عليها.
- إعداد تقرير دوري عن كل فترة مالية بنتائج الرقابة الميدانية للأنشطة والعمليات.

راس المال المدفوع: 250.000 د.ك
سجل التجاري 116861

Tel:00965 22960565
Fax: 00965 22413369
P.O.box: 957 Surra
Code 45710
E-mail: da@tadqiq.com.kw
www.tadqiq.com.kw
State of Kuwait

المجالات التي تم التدقيق عليها ونتائجها:

م	محل إجراء التدقيق	إجراء المدقق الشرعي	نتائج التدقيق
1	عمليات تداول الأسهم	تم التدقيق	لا يوجد ملاحظة
2	العقود المنفذة	لا يوجد	لا يوجد ملاحظة
3	الحسابات المصرفية	تم التدقيق	لا يوجد ملاحظة
4	تقرير المدقق الشرعي الداخلي	تم التدقيق	لا يوجد ملاحظة
5	ميزان المراجعة	تم التدقيق	لا يوجد ملاحظة

التواصل والتدقيق الميداني:

تم التواصل مع إدارات الصندوق عبر البريد الالكتروني والزيارات الميدانية خلال الفترة المذكورة

اجراءات المخاطر الشرعية:

نظراً لارتباط عمل الصندوق والانشطة والمعاملات المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية وفق ما ينص عليه النظام الاساسي للصندوق فتنوع درجات المخاطر الشرعية بحسب الإدارة المختصة ذات العلاقة بالمعاملة وتحدد درجة المخاطر بحسب طبيعة المخالفة والملاحظة سواء كانت في شكلها الاجرائي او التنظيمي أو المالي.

وقد تم الاطلاع على السياسات والإجراءات لإدارة المخاطر الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية وكذلك على تصنيف وتوصيف المخاطر الشرعية.

رأينا:

إن جميع العقود والعمليات والإجراءات التي تم فحصها والاطلاع عليها والقواعد المرجعية لتلك العقود والعمليات والإجراءات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً للمعايير الشرعية المعتمدة.

راس المال المدفوع: 250.000 دك
سجل التجاري 116861

Tel:00965 22960565
Fax: 00965 22413369
P.O.box: 957 Surra
Code 45710
E-mail: da@tadqiq.com.kw
www.tadqiq.com.kw
State of Kuwait